

الطلبة غير التقليديين في التعليم العالي

بقلم: ويل بريدج

تمهيد

كما هو الحال بالنسبة لمعظم المسهمين في هذا الكتاب، بدأت مسيرتي في التعليم العالي بعد أن حصلت على شهادة جامعية ذات نمط تقليدي شعرت بأنها تركت في حياتي حيزاً كبيراً للبحث والتطوير والتحسين. لكن عندما أصبحت طالب دكتوراه مكنتني دراساتي البحثية بصحبة لويس إلتون من القيام بزيارتي الأولى إلى عوالم المنهجيات غير النمطية¹ في التعليم الجامعي. ومنذ ذلك الوقت توجهت إلى البحث في أوضاع المتعلمين غير التقليديين في التعليم العالي وأصبح هذا هو المجال الذي استقطب كل اهتمامي عبر العقود الثلاثة الماضية.

يُعنى الفصل الحالي من الكتاب باستكشاف مجالات التغيير الواسعة التي تركت أثرها على المتعلمين غير التقليديين منذ السبعينيات من القرن الماضي. كما ينوّه إلى بعض المجالات التي كان التغيير فيها بطيئاً أو ربما انحرف عن مساره. على سبيل المثال، عدم التوسع في أعداد الطلاب غير التقليديين بشكل غير كافٍ أو كما كان ينبغي أن يحصل، بالإضافة إلى عدم التنوع في المحيطات السوسيو-اقتصادية والعرقية لتلك الفئة من الطلاب إلا مؤخراً. لقد حصلت تغيرات كبيرة في اهتماماتهم التخصصية ودوافعهم الرئيسية التي أخذت تميل إلى الاختصاصات العملية والتوجهات المهنية، على الرغم من أن التعليم العالي الحر للطلاب الأكبر سناً بقي محافظاً على سلامته في بعض المجالات. وفي الوقت الذي تحرر فيه بعض الطلاب غير التقليديين (الذين لدى معظمهم التزامات خارجية تفوق الالتزامات المترتبة على الطلاب الجامعيين ما دون مرحلة التخرج، الذين تتراوح أعوامهم بين 18-21 عام)

1- Boud et al. 1975

من السلبيات المعروفة لنظام التعلّم عبر المحاضرات¹، حيث جاء التعلّم عن بعد والتعليم المفتوح ليحلّ محلّ التعلّم النظامي بقضاء جزء من الوقت في الجامعة، غير أن ذلك التحرر لم يتحقق إلا عبر سلسلة من المبادرات التي كانت مشوبة بالعيوب والنواقص².

في السبعينيات من القرن الماضي كانت ممارسة التعليم الجامعي في المملكة المتحدة وبقية جامعات العالم تحكمها برامج التعليم ثلاثية الأعوام للطلاب المتفرغين ما دون مرحلة التخرج، الذين كانوا يشكلون 90% من إجمالي تعداد الطلاب في قطاع التعليم العالي في المملكة المتحدة، الذي بلغ ستمئة ألف طالب وطالبة حسب إحصاءات العام 1970 - 1971³. لتحقيق الغاية من الفصل الحالي، سأعدُّ أن «المتعلمين التقليديين» في قطاع التعليم العالي يشتملون على معظم الطلاب المتفرغين ما دون مرحلة التخرج، والمتفرغين من طلاب الدراسات العليا القائمة على التدريس أو البحث، والطلاب المتفرغين في المعاهد الوطنية العليا لشهادات الدبلوم، وأخيراً الطلاب المتفرغين في الدراسات المهنية.

OMAR L.I. بالنسبة للبقية من الطلاب الذين سيتم تصنيفهم في خانة «غير التقليديين»، معظمهم تقريباً يخضعون لبرامج تعليمية قصيرة الأمد، أو من دون تفرغ أو كليهما، وهم يشكلون فئة واسعة التنوع تشتمل على:

- طلاب البحث غير المتفرغين من طلاب الشهادات الأولية والشهادات الثانوية.
- الطلاب الذين يدرسون في الخارج أو للحصول على شهادات خارجية - هؤلاء أيضاً بمعظمهم من غير المتفرغين.
- الطلاب الأكبر سناً الخاضعين لدورات التطوير المهني أو الراغبين بالحصول على تدريب إضافي في مجالات العمل الحديثة، أو الاستعداد لمواجهة الانحدار الكروي التراكمي للتحويلات المهنية المرتقبة، خاصة ما يُعرف اليوم باسم «ثورة تقانة المعلومات».
- طلاب التعلّم عن بعد الذين يعتمدون على المراسلة أو عبر توظيف أسرع وسائل تقانة التعليم، كما هو الحال في التعلّم المبرمج.

1- Bligh 1971

2- Duke 1997

3- DfES/HESA data quoted in Jobbins 2003

بالنسبة للفصل الحالي، سأقوم بالتركيز بشكل رئيس على الطلاب الذين يتابعون تعليمهم عبر أنماط غير تقليدية من البرامج التعليمية، وأساليب التواصل الأكاديمي والدرجات الأكاديمية، مع التنويه إلى بروز المزيد من الجوانب غير التقليدية الخاصة بالتعليم العالي عبر العقود الثلاثة الماضية. ومن بين تلك الجوانب التغيير الذي طال أعداد الطلاب أنفسهم والظهور التدريجي لتنوع أكبر من الطلبة ضمن حقيبة التعليم التقليدية لدينا.

فيما يتعلق بهذا الجانب الثاني الخاص بمحيطات الطلاب غير التقليديين: برزت ثلاثة اتجاهات أساسية: نمو أعداد الطلاب القادمين من وراء البحار، وارتفاع معدلات الأعمار بين طلاب الجامعات، ونمو أعداد الطلاب الذين لم يلتحقوا بالجامعة عبر إحدى الطرق التقليدية المرتبطة بالأسرة أو البيئة للطلاب، وذلك في ضوء ارتفاع معدلات المشاركة في التعليم العالي.

فمع بداية السبعينيات من القرن الماضي أخذت حقيبة البرامج غير التقليدية، والطلاب غير التقليديين في مؤسسة التعليم العالي، تشهد توسعاً في الوقت نفسه الذي رافق بروز جيل جديد من الأكاديميين الجامعيين، الذين أطلقوا على أنفسهم اسم «الفنيين التربويين»، من أمثال إلتون (1973) والباحثين التربويين مثل كلارك (1981).

ومنذ انطلاقة هؤلاء الباحثين الذين كانوا من أول الناشطين في مجال التعليم العالي، تمكنوا من استثمار الكثير من المجالات في مجال التخصيب الثنائي الاتجاه بين التعلّم وطرائق التدريس التي تم تطويرها لخدمة البرامج التعليمية والطلاب في النظامين التقليدي وغير التقليدي على حدٍ سواء¹. غير أنّ الدافع الأساسي وراء تقدم القناة التربوية في التعليم العالي جاء من المصادر غير التقليدية. ومن الأمثلة على ذلك الحاجة لتأهيل الكوادر العاملة في شركات التكنولوجيا العليا (مثل زيروكس Xerox) وتدريبهم خارج الحرم الجامعي على ما استجدّ من تقانات عبر منهجيات التعلّم عن بعد التي اعتمد بعضها على أولى ابتكارات التعلّم القائم على استخدام الحاسوب. بالنتيجة، وكما سأوضح في طيات الفصل الحالي،

1- Duke 1997

أصبح هناك ارتباط وثيق بين نموّ طرائق التدريس غير التقليدية في التعليم العالي، من جهة، وتزايد أعداد الطلاب غير التقليديين، من جهة أخرى، مع نقل بعض الابتكارات التي كانت وليدة النموّ الحاصل في طرائق التدريس إلى الاتجاه التقليدي بما فيه نفع البرامج الأكاديمية والطلاب في ذلك الاتجاه.

الاتجاهات السائدة

عبر العقود الثلاثة التي فصلت بين العامين 1972 و2002، شهد إجمالي عدد طلاب التعليم العالي تزايداً ملحوظاً في كل أنحاء العالم- ففي المملكة المتحدة ارتفع عدد الطلاب الجامعيين من 0.6 إلى 1.9 مليون طالب. ومعظم هذا النموّ طال تعداد الطلاب التقليديين المتفرغين مما دون مرحلة التخرج في أواخر الثمانينيات وأواخر التسعينيات. أثناء تلك المدة لوحظ ارتفاع عدد الطلاب المتفرغين في السنة الدراسية الأولى من 220,000 ليلبغ 650,000 الذين التحق معظمهم بالجامعات الحديثة التي تأسست في العام 1992¹.

أما الفئة الأوسع من الطلاب غير التقليديين ألا وهي فئة الطلاب الجامعيين غير المتفرغين في الجامعات البريطانية، فلم تسهم إلا قليلاً في هذا الارتفاع الكمي في المملكة المتحدة وبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية²، إلا في حالة استثنائية وحيدة تمثلت بالطلاب غير المتفرغين الملتحقين بالبرنامج التدريسي للدراسات العليا³، الذين شهدت أعدادهم النموّ الأسرع من حيث النسبة المئوية، على الرغم من أن ذلك الارتفاع بدأ من قاعدة منخفضة بلغ حجمها 50.000 في السبعينيات من القرن الماضي ليصل إلى 250.000 طالب في الوقت الحالي.

من جهة أخرى، لم يُلاحظ تغييرٌ ملموسٌ في أعداد طلاب الشهادة الأولى من غير المتفرغين للمدة المتراوحة بين 1972 و1992. حيث لوحظ تراجع شديد في عددهم في منتصف التسعينيات

1- HESA, data in Jobbins 2003, and Dugdale 1997

2- OECD Organization of Economic Cooperation and Development, OECD 2003

3- Taught part-time postgraduate students

من القرن الماضي قبل أن يعاود للمسار المتصاعد ببطء الذي يسلكه حالياً. وبذلك بقيت حصيلة الجامعيين غير المتفرغين وما دون مرحلة التخرج في جامعات المملكة المتحدة في حدود 120.000 طالب لطلاب الشهادة الأولى غير المتفرغين و 370.000 طالب للفئات الأخرى من الطلاب غير المتفرغين «ما دون مرحلة التخرج»، حسب حصيلة العام 2003/2002، أي ما يشكل 20 % من إجمالي تعداد الطلاب في الجامعات (حسب التعداد الفردي، لكن طبعاً هي أقل بكثير حسب مكافئ التفرغ).

قد يفهم من الإحصاءات المذكورة آنفاً بأن تطوّر وأثر المتعلمين الجامعيين غير التقليديين ليس مهماً نسبياً بالمقارنة مع الأثر الطاحن للطلاب المتفرغين من غير الخريجين. لكن هذا الاعتقاد خاطئ تماماً. فعلى الرغم من أن بيانات DFES و HESA تتمتع بالدقة التامة فيما يتعلق بإحصاءات بعض فئات عداد الطلاب غير التقليديين (مثل أعداد الطلاب غير المتفرغين ما دون التخرج)، هناك ما يدلّ على أثر تلك الفئات في نموّ الدخل بربحية وافرة وعلى المدى القصير¹، مما أدى إلى توسع حجم نظام التعليم غير التقليدي وأعداد الطلاب المنتسبين إليه الذين لم يدخل بعضهم في حسابات الإحصاءات الوطنية. ولا بدّ أيضاً من أن نأخذ بالحسبان إحصاءات HESA عن المجموعات الأخرى من فئة «الطلاب غير المتفرغين ما دون مرحلة التخرج» التي شهدت بالفعل توسعاً سريعاً تمثل بارتفاع أعداد المنتسبين لتلك الفئة من 110.000 طالب في العام 1994 إلى 370.000 طالب في العام 2001.

على صعيد آخر، تعدّ فئة الطلاب غير التقليديين الآخذة بالتنامي ضمن سجلّ التوسع الكلي في جامعات المملكة المتحدة ذات أهمية أخرى بالنظر إلى التقلص التدريجي للحدود الفاصلة بين نظامي التفرغ الكلي والتفرغ الجزئي في التعليم العالي لدرجة قد تتلاشى معها تلك الحدود بشكل كلي في المستقبل. على سبيل المثال، أصبح من الواضح الآن أن قليلاً من الطلاب المتفرغين ما دون مرحلة التخرج يحرزون تقدماً أثناء برنامجهم الأكاديمي ثلاثي

الأعوام من دون أن يكون لهم دور في عمل جزئي على مستوى ما¹. ومن السمات غير الكمية الأخرى التي تميز الطلاب التقليديين المتفرغين التوجه المتزايد نحو متابعة دراستهم بشكل مستقل. فمن الملاحظ انتشار التقارير عن ابتعاد الطلاب التقليديين ما دون التخرج عن بيئة الجامعة ومضامين المقررات الأكاديمية ومكونات المنهاج الواسعة (كما هو الحال في الواجبات الأساسية القائمة على تقانة المعلومات)، والتوجه للعمل الذاتي بالاستفادة من التجهيزات الحاسوبية المدعّمة بالموارد، كما أصبحت تلك التقارير موضوع النقاش في التشاور عن الإستراتيجيات الوطنية². وقد أصبح لهذا التوجه أثر حقيقي على برامج بناء الجامعات، على سبيل المثال، وموارد التعلم والمكتبات وخطط تدريس المقررات. كل ذلك يجعل تلاشي الحدود الفاصلة بين الطلاب التقليديين وغير التقليديين بداية تحدّ كبير أمام التخطيط على مستوى التعليم العالي، الذي بدوره سيؤثر على تعيين الأكاديميين ومحاور التعلم والمسائل المرتبطة بالموارد في المستقبل، وبالتالي سيوضح الأثر العميق الذي يخلفه الطلاب غير التقليديين على الجامعات لدينا.

التغيير في سياسات ودراسات وممارسات التعليم العالي تجاه الطلاب غير التقليديين

التغيير على صعيد السياسات المتبعة

ركزت سياسة الحكومة البريطانية التي تنوعت فيها وجهات النظر عبر العقود الثلاثة المنصرمة على تعزيز وتوسيع نظام التعليم غير التقليدي في الجامعات. وقد جاء ذلك استجابة لضغوط الصناعيين والاقتصاديين، بشكل رئيس، حيث كانوا يتمتعون بنفوذ واسع في بداية الثمانينيات؛ مكنهم من توجيه مسار البرامج التي كانت تطلقها لجنة خدمات³ الطاقة البشرية (التي كانت مسؤولة فيما سبق عن تسيير مجلس التعلم والمهارات في بريطانيا⁴)

1- Fazackerley 2004

2- DfES 2003b

3- Manpower Services Commission

4- LSC the Learning and Skills Council for England

تجاه مهنية التعليم العالي. وكان أولئك المتفردون يؤكدون على رسالة واحدة باستمرار م الاقتصادية الكبرى للتدريب الاحترافي والمهني الذي كانت تقدمه مؤسسة التعليم العالي للطلاب الأكبر سناً الذين قطعوا نصف مسيرتهم المهنية عبر الطرق غير التقليدية، حسب ما تمّ التوصل إليه في المملكة المتحدة وأوروبا والعالم ككل¹. ومنذ ذلك الوقت تم تطبيق بعض المبادرات ذات الصلة كبرنامج التحديث الاحترافي والصناعي والتجاري² في الثمانينيات، والبرنامج المفتوح للتقانة الذي أُطلق في المدة ذاتها، وسلسلة من الحوافز والنصائح على صعيد تلك السياسة المتبعة³.

بالنسبة لمكانة التقانة التربوية والتطورات الخاصة بممارسة التدريس في الجامعة، فقد تنوعت في تلك المبادرات الخاصة بسياسة التعليم العالي حيال الطلاب غير التقليديين⁴. على سبيل المثال، تحتل الجامعة المفتوحة في التعليم العالي البريطاني⁵ المركز الأول والأهم من حيث تمركز أعظم نسبة من الطلاب غير التقليديين فيها. وتبثق أهمية الجامعة المفتوحة من إسهاماتها في التطوير التربوي المستديم، واعتمادها على موارد التعلّم عن بعد، وسجلّها المتميز الذي يشهد لها باحتضان كل ما يستجدّ من إنجازات تقانة المعلومات والاتصالات التي تأتي بها الأجيال الجديدة، وهذا ما جعلها تنفرد كحالة استثنائية مهمة من بين الحالات السائدة التي تبث على الإحباط التي تمثّل ببعض المبادرات قصيرة الأمد، التي أُخذت في المملكة المتحدة لتطبيق نظام التعليم المفتوح واحتضان الطلاب غير التقليديين فيه، بما في ذلك عدد من «الكليات المفتوحة»⁶، التي تمّ تأسيسها لذلك الغرض. فباستثناء بعض الحالات المشرفّة، فشلت تلك المبادرات في تحقيق توسع ملحوظ في جانب التعليم غير التقليدي أو حتى التأثير على محطّ الاهتمام الرئيس في جامعات المملكة المتحدة ونشاطات الاتجاه النظامي السائد التي كانت تقوم عليه.

1- Burgess 1997

2- The Professional, Industrial, & Commercial Updating Programme

3- Creagh & Graves 2003

4- Hodgson et al. 1987

5- Open University: OU

6- Watson & Bowden 2002

من المؤكد أن ملامح السياسة البريطانية تغيرت إلى حد كبير عبر الأعوام الثلاثين الماضية. غير أن سياسات دعم المتعلمين غير التقليديين في التعليم العالي لم تتغير وفي الوقت نفسه لم تتأثر بقدم حكومة حزب العمال البريطاني الذي لم تترك مبادراته أثراً كبيراً على تحسين هذا الجانب من التعليم العالي. لقد ظهرت برامج جديدة مثل «التعليم من أجل الصناعة» و«الجامعة الإلكترونية» وتشجيع الحكومة على تأسيس «جامعات مشتركة»¹ وجميعها تؤكد على أهمية المتعلمين غير التقليديين وطرائق التدريس غير التقليدي، لكنها آخر الأدلة على عدم ترابط المبادرات المتخذة على صعيد السياسة ذات الصلة. فحتى هذه اللحظة، لم تثمر تلك المبادرات إلا عن بعض النتائج المتواضعة، بالمقارنة مع ما حققته الجامعة المفتوحة والنمو الثابت الذي حققته الجامعات «التقليدية» في فئة الطلاب غير التقليديين.

بشكل عام، تمحورت كل التطورات التي طالت سياسة التعليم العالي البريطاني في هذا المجال عن نمو النظام المهني غير التقليدي في التعليم العالي. هذا بالإضافة إلى النجاح المستمر لبعض أشكال التعليم العالي الحرّ الخاص بالطلاب غير المتفرغين والأكثر سنّاً التي كانت تقدمها بعض مؤسسات التعليم المختصة مثل بيركبيك كوليدج² في جامعة لندن والبرنامج الواسع للجامعة المفتوحة الذي شمل الفنون والعلوم الإنسانية والاجتماعية وغيرها من العلوم الأخرى الأكثر شمولية.

إلا أن إحدى التوجهات الصناعية أدت إلى حصول نمو ملموس في أعداد الطلاب غير التقليديين في التعليم العالي البريطاني، وتمثل ذلك بالتوسع السريع في فئة الطلاب غير المتفرغين الملتحقين بماجستير إدارة الأعمال الذي أصبح محوراً أساسياً للطلاب غير المتفرغين في معظم الجامعات الحالية. فبعد الأعوام الثلاثين الماضية، شهد ماجستير إدارة الأعمال بتفرغ جزئي نمواً أكثر تسارعاً من النمو الذي حققته الاختصاصات البحثية الأخرى القائمة على مزيج من طرائق التعلم التقليدية وغير التقليدية. وتتناول ماجستير إدارة الأعمال سياق العمل في المملكة المتحدة والعالم ككل، حيث تعكس سلسلة واسعة من الأهداف المعرفية والوجدانية. وبالنسبة لطرائق التدريس المتبعة في مثل تلك البرامج المقدمة للطلاب

1- Corporate universities

2- Birkbeck College

غير التقليديين من الناضجين جيداً وممن يتمتعون بروح النقد والبلاغة، فقد استفادت بأريحية من التطورات على صعيد التقانة التربوية، في بعض الجامعات التي لوحظ فيها نمو فعلي في حجم ماجستير إدارة الأعمال، هذا إن لم يكن جميعها¹.

كما ركزت السياسات الحكومية المتبعة حيال الجامعات في المملكة المتحدة والعالم ككل على تحديد عدد من الأولويات التي تفوق مجرد حصول نمو في أعداد الطلاب. حيث كان مستقبل الطلاب غير التقليديين ومنهجيات التعلم والتعليم عنصراً جوهرياً في تقرير ديرينغ الريادي². ومن المبادرات الأساسية التي جاءت استجابةً لذلك تأسيس «قاعدة ثالثة» لمولدات الدخل التجاري لتعمل جنباً إلى جنب مع قاعدة التعليم التقليدي في الجامعات والقاعدة التي تؤمنها عوائد البحث³ (حسب الوصف الذي يقدمه كريف وجريفر لهذا الاتجاه في المملكة المتحدة وأستراليا).

من السياسات الأخرى المتبعة مؤخراً حث الجامعات (وغيرها من المعاهد التربوية والمدارس الثانوية) على التوجه نحو التخصص. وغالباً ما يرتبط هذا بالتعاون بين المؤسسات الناجحة، من جهة، ومؤسسات الدمج بين الجهات التي تفتقر للأعداد الكافية أو تجد صعوبة في التعايش مع المشكلة الأكبر حالياً، من جهة أخرى، والمرتبطة ببيئة التعليم العالي. كلتا السياستان تركت أثرهما على المتعلمين غير التقليديين. فعلى سبيل المثال، ساعد التخصص الأشخاص الذين لديهم أهداف مهنية واضحة على اختيار الجامعة المناسبة لهم. كما تتميز مؤسسات الدمج والتعاون بفوائد قياسية تسمح بإبقاء المنهاج غير المهني خياراً مفتوحاً أمام طلاب التفرغ الجزئي، على سبيل المثال.

مؤخراً، عنيت سياسة الحكومة بتحديد وتعزيز وتسليط الضوء على فئتين فقط من الفئات الثلاث للطلاب غير التقليديين المنتمين لمجموعات البرنامج التقليدي المشار إليها في المقدمة. وتشمل الفئتان الطلاب الأجانب والطلاب المنتمين لأوساط تربوية وسوسيو - اقتصادية غير تقليدية.

1- QAA 2001

2- Dearing Report (NCIHE 1997a).

3- Creagh & Graves 2003

وقد تم تحديد المجموعة الأخيرة بالاستناد إلى سلسلة من المقاييس الأولية التي تشمل: الجغرافيا وتضم الطلاب الذين يسلكون طريقهم إلى الجامعة من أحياء تندر فيها المشاركة في التعليم العالي، والعامل الديمغرافي الخاص بالأفراد المنحدرين من أصول أسرية خالية من أي تجربة أكاديمية في الجامعات أو المعاهد، أو عامل التحصيل العلمي السابق، وعلى وجه التحديد المتقدمين من أصحاب المستويات الأضعف على صعيد التحصيل العلمي في المدرسة. لقد أدت المبادرات المتخذة على مستوى المملكة المتحدة بهدف «توسيع الفرصة» أمام تلك الفئات من المتعلمين إلى تحديد المزيد من طرائق التمويل لسدّ حاجة الجامعات من كادر التدريس والاحتفاظ بأولئك الطلاب. وبالتالي، كان لهذا دور في عملية التعلم ورفدها بدعم خاص في مؤسسات التعليم العالي التي بادرت بشكل جدي إلى عدّ ذلك إحدى التوجهات الجديدة للتمويل. تلك الحوافز المقدمة لتوسيع مشاركة الطلاب غير التقليديين في برامج التعليم التقليدية لغير الخريجين عززت من أهمية البحث المفيد وتطوير وتنفيذ المبادرات المتخذة في بعض المجالات مثل: الاختبار التشخيصي المسبق قبل الالتحاق بالجامعة والتعليم العلاجي الفردي¹ وبرامج الإرشاد ودعم التعلم بما في ذلك الإدراك الفاعل والاستجابة للحاجات الخاصة كحالة «عسر القراءة»، على الرغم من أن هذا الإدراك جاء متأخراً، وتطوير التقييم في التعلم الأولي والتجريبي² وهنا يبرز مجدداً الأثر الذي يخلفه المتعلمون غير التقليديين على التعليم والتعلم لدى جميع فئات الطلاب الجامعيين.

في الوقت الذي تركت فيه سياسة الحكومة لتوسيع مشاركة الطلاب غير التقليديين في التعليم العالي أثراً إيجابية على عمليات التعليم العالي، حسب ما هو موضح أعلاه، بقيت

1- التعليم العلاجي remedial provision يختص بالتركيز على صعوبة معينة من صعوبات التعلم ويتهددها بالرعاية المتواصلة والتقييم المستمر، فالهدف منه استثمار طاقات الفرد وتميبتها للتغلب على صعوبات التعليم لديه، حيث إنها تختلف تبعاً للحالة ويظل أهمها هو التعرف المبكر إلى هذه الظاهرة من المرحلة الابتدائية لتحديد نوعية الصعوبة بدلا من التركيز على الأسباب والعلل فإن كان التأخر الدراسي عاماً وشاملاً وقديماً فلا شك أن التفكير في هذه الحالة سينصب على انخفاض عام في مستوى الذكاء، حيث يتم تحويل الطالب إلى مؤسسة التربية الفكرية لاكتشاف نواحي القوة لديه ومن ثم توجيهه إلى مجال ينمي فيه تلك النواحي الايجابية

هناك صعوبة في تحديد فاعلية تلك السياسة المتبعة لزيادة أعداد الطلاب من الأوساط السوسيو - اقتصادية غير التقليدية فهذه إحدى المجالات التي تبقى فيها البيانات الطولية محدودة وغير موثوقة، غير أن هناك بعض الحالات الدراسية قيد البحث¹ التي بدأت بتركيب صورة عن مواطن النمو، على أقل تقدير.

يُعدُّ الطلاب الأجانب من أحدث فئات الطلاب غير التقليديين التي بدأت تحظى باهتمام السياسة الحكومية. فحتى منتصف التسعينيات من القرن الماضي لم تتعد المبادرات المتخذة في هذا الاتجاه الجهود المبذولة من قبل عدد محدود من الجامعات البريطانية، التي غالباً ما كانت تقوم بذلك عبر التعاون الوثيق مع المركز الثقافى البريطاني²، في الوقت الذي أقدمت فيه جامعات شمال أمريكا وأستراليا على تطوير حثيث لعدد من الأساليب الفاعلة بهدف استهداف تلك الفئات من المتعلمين غير التقليديين. في الوقت الحاضر أدى الاهتمام المنوح لهذه الفئة من الطلاب غير التقليديين من جانب الجامعات البريطانية بشكل فردي والجهود الحكومية ككل إلى تأثيرهم بشكل أكبر على الجامعات التي يلتحقون بها، كما سيتم توضيحه فيما يلي.

التغيير في النظرة السائدة للمتعلمين غير التقليديين في التعليم العالي

ربما يكون أهم التغييرات المرتبطة بـ«دراسة» حالة المتعلمين غير التقليديين في التعليم العالي هو التأكيد على أهمية هذه الفئة من الطلاب في عالم العمل. وعلى هذا الصعيد، شهدت الأعوام الثلاثون الماضية انتشار التوجه الذي يُعدُّ الشهادة الأكاديمية الأولى المكتسبة بتفرغ أكاديمي تام، التي تعدُّ مقبولة في بداية المسيرة المهنية مؤهلاً غير كاف لمسيرة عمل مستديمة. ذلك أن ثورة تقانة المعلومات التي أدت إلى ارتفاع معدلات المهنية والمنافسة العالمية المؤثرة ببيئة العمل، وظهور الاختصاصات المهنية الجديدة في الكثير من مجالات العمل وتغير طبيعة العمل والاقتصاد كلها عوامل عززت من التغيير الحاصل في النظرة

1- Such as Forsyth and Furlong 2002

2- Donaldson 1994

السائدة للمتعلمين غير التقليديين. وبالنتيجة، أصبحت هناك أعداد متزايدة من الأفراد المنتسبين لنظام التعليم غير التقليدي (وأحياناً يكون ذلك بسلاسة مطلقة) وارتفعت أعداد هؤلاء الطلاب بشكل كبير عما كانوا عليه في بداية السبعينيات من القرن الماضي. وهذا ينطبق على جميع حالات هذه الفئة من الطلاب سواءً كان رب العمل قد تكفل بإرسالهم للالتحاق ببرنامج الإدارة والأعمال، أو كانوا قد حصلوا على دعم من أحد برامج إدارة الصحة والأمان، بإشراف من إحدى النقابات المهنية، أو كان دافعهم من وراء ذلك هو قضاء مدة البطالة التي يمرون بها، حيث يعاودون الالتحاق بالجامعة بهدف تحديث وتطوير مهاراتهم في تقانة المعلومات، إلى سبيل المثال.

بما إن مجالات العمل انتقلت للاعتماد الأكبر على المعرفة، أصبح إرسال الموظفين للنظام غير التقليدي فيها الجامعات منحىً سائداً. غير أن الشركات كانت تعارض هذا المنحى في الحالات التي يكون فيها التعليم العالي يقوم على طرائق تقليدية بحتة أو غير «مجدية» في التعلّم والتعليم. وهذا ينطبق بشكلٍ خاص على نظام التعليم العالي غير التقليدي القائم على تقانة الاتصالات والمعلومات، حيث أفصح أرباب العمل عن متطلباتهم باستناد التعليم إلى أحدث وتقانات التدريس¹.

لقد وجدت الجامعات التي استجابت لهذا الطلب بأن الطلاب غير التقليديين المعنيين بذلك الأمر هم من أكثر «زبائننا» انتقاداً، وبالتحديد الأكثر تدمراً من ممارسات التدريس المتواضعة في التعليم العالي². من جانب آخر، يُعدُّ الطلاب غير التقليديين الملتحقين ببرامج التطوير المهني من بين الطلاب الأكثر التزاماً بمتابعة منهجيات التعلّم والتعليم القائمة على الوصول إلى هدف معين³، وهذه من أولى المنهجيات التي نادى بها نظريات التقانة التربوية التي ما يزال إلتون (1999) يُعدُّ من أبرز روادها. كما أصبح هؤلاء الطلاب أقلّ ميلاً للأخذ بمبررات «زمن الالتزام» أو «الفئات الاجتماعية» التي كانت إحدى الدوافع الأساسية

1- LSC 2002

2- Duke 1997

3- Objective-based approaches

لاتباع طرائق التعليم التقليدية خاصة عندما كان ذلك ينطوي على تقديم محاضرات تقتصر للتحضير الجيد أو أداء مهام عملية غير موجهة لتحقيق هدف ما.

بشكل عام، أعتقد أن الضغوط الناجمة عن تصعيد الإدارة في عالم العمل مصحوبة بالأثر الذي خلفته التقانة الرقمية في مكان العمل أدت مجتمعة إلى خلق نموذج من التهديدات والفرص التي أسهمت بشدة في تشجيع نموّ فئة الطلاب غير التقليديين من الموظفين الذين قطعوا منتصف مسيرتهم المهنية، وهذا التوجه وحده كفيل بتعزيز التخصص وتطوير العملية التعليمية. كما أدت تلك الضغوطات إلى منح الأفراد الذين شاركوا في التجربة بنجاح ميزة الوجود «في مقدمة الركب» بعد أن استفادوا من تجربتهم الذاتية فيما أصبح يعرف بجانب الاستثمار المالي المتزايد في نظام التعليم العالي.

التغيير في ممارسات التعليم العالي غير التقليدي

إضافة إلى التغييرات التي طالت سياسات التعليم العالي غير التقليدي، خضعت الممارسات المتبعة في هذا النظام إلى تغييرات ملحوظة عبر العقود الثلاثة الفائتة، خاصة فيما يتعلق بأمكان تمرکز المؤسسات المعنية بذلك والمحتويات التي يشتمل عليها هذا النظام غير التقليدي في التعليم العالي، حيث تم تأسيس أقسام خارجية لتكون المقر الأساسي لممارسة التعليم غير التقليدي؛ مما مهد لمشاركة معظم الكليات الجامعية في برامج تعليم الطلاب غير التقليديين. وتتنوع طبيعة تلك البرامج إلى درجة عالية تتراوح فيها بين وجود منافذ للتعلم عبر الشبكة الإلكترونية والتعلم عن بعد، وأشكال التعلم بتفرغ جزئي ضمن البرامج الأكاديمية المكثفة¹، وصولاً إلى برامج المؤسسات حديثة التصميم² التي يتم تقديمها بإشراف مشترك بين الجامعات سواء كانت تتطلب التفرغ التام أو الجزئي، والبرامج التي تقدمها معاهد التعليم الرديف والجهات الراعية من المنظمات الصناعية أو التجارية المهتمة. وهناك أيضاً عدد من مؤسسات التعليم العالي التخصصية القائمة بشكل كلي على التعليم غير التقليدي التي تحتل الجامعة المفتوحة الحيز الأكبر من بينها في

1- Current degree programs

2- Recently-designed Foundation Degrees

قطاع التعليم غير التقليدي. إضافة إلى ذلك، تم اتخاذ بعض المبادرات الحديثة المنشأ في نظام التعليم العالي غير التقليدي التي تستهدف عناصر العمالة في المملكة المتحدة بهدف الوصول إلى مستوى من التعليم العالي قادر على الاستجابة لحاجات الصناعة والتجارة (التعليم من أجل الصناعة) وقطاع الصحة (بتأسيس الجامعة الوطنية للخدمات الصحية) وعالم البرامج الإلكترونية للطلاب غير الخريجين التي أُطلقت عبر الجامعة الإلكترونية¹.

في معظم المحاولات التي اتخذتها المملكة المتحدة مؤخراً لتوسيع فئة الطلاب غير التقليديين في التعليم العالي، كان هناك افتراض متزايد باعتماد الممارسات المتبعة على تقنيات التعلم الإلكتروني. وقد أفضى هذا إلى توليد بعض الابتكارات الواعدة وطرح بعض الممارسات الخلاقة مع شعور «مألوف»² بالفشل في تحقيق الأثر المطلوب. ومن الأمثلة الإيجابية على ذلك الربط بين محتويات المقررات التي تصممها مؤسسات التعليم العالي للطلاب التقليديين والمواد التي يحصل عليها الطلاب غير التقليديين من الشبكة الإلكترونية³. حيث تشمل التطبيقات الناتجة ما يطلق عليه اسم فن الإحياء الرقمي أو الأفلام الإحيائية⁴ التي تعدُّ أكثر فائدة وتوافرية من المتطلبات السابقة لورشات العمل التي تقوم على استخدام بعض المعدات الثقيلة وممارسة بعض النشاطات أو التجارب المخبرية⁵. وهناك مجال مستمر للتطوير في هذا الاتجاه مثل توظيف اتصالات الهاتف النقال وخدمة «الرسائل النصية» في تعزيز التواصل بين الطلاب غير التقليديين والمشرفين عليهم. في الفصل المخصص للحديث عن تقانة المعلومات، تستشرف الكاتبة ديانا لوريلارد الوصول إلى الجيل الثالث من خدمات الاتصال اللاسلكي الكفيلة بتحقيق ثورة تكنولوجية أخرى تأخذنا إلى حقبة جديدة من التقانة التربوية.

1- DfES 2003b.

2- جاءت الكلمة ترجمة للتعبير الفرنسي Deja vu الذي يعني حرفياً «شاهد من قبل» ويستخدم في علم النفس للإشارة إلى ظاهرة يتعرض لها العقل البشري عندما يمر الفرد بتجارب جديدة تبدو له مألوفاً تماماً وكأنها عاشها من قبل

3- See Sklar and Pollack (2000)

4- Animations

5- Hannan and Silver 2002

بشكل عام، يبدو أن ممارسة التعليم العالي غير التقليدي في مكان العمل آخذة بالانتشار ومعها بدأت تنتشر الروابط بين بعض الجامعات، من جهة، والعاملين في بعض الصناعات الأساسية (بما فيها منظمات العمل)، من جهة أخرى. وبالتالي، لا بدّ من أن يستجيب التدريس في الجامعات لهذا التغيير على صعيد مكان التعلّم والتعليم، ولحاجات الأعداد المتزايدة من الطلاب الناضجين غير التقليديين الذين يُعدّون أنفسهم جزءاً لا يتجزأ من مجتمعنا «غير الفتى»

التحليل والنظرة المستقبلية

باختصار، يمكن القول إن التعلّم والتعليم لدى الطلاب غير التقليديين في التعليم العالي قد قطع أشواطاً كبيرة في الثلاثين عاماً الماضية. ففي البداية، طرحت الجامعات مبادرات وبرامج تطوير قصيرة الأمد لتمنح فرصة لتعليم المهارات وتقديم العروض من قبل أكاديميين مطلّعين على وجه التحديد. من بين الأمثلة التي كانت، وما زالت، منتشرة على هذا الصعيد تخصيص حصص لتعليم المهارات بهدف طرح بعض البرامج الأكاديمية الممكنة على شكل عروض تجارية. بشكل عام، يمكن القول إن مستقبل عناصر التعليم العالي غير التقليدي وثيق الارتباط بالدور المستقبلي للجامعات في المجتمع وعالم العمل على حد سواء. وبشكل متزايد، تتم ترجمة هذا التطور العميق في مجال التعليم العالي على شكل رزم تعليمية وتشاور متبادل بين كوادرات التدريس في الجامعة وأرباب العمل في بيئة العمل.

بالنسبة للطلاب القادمين من وراء البحار، فسيكون لهم دور مهم بشكل متزايد في البرامج الجامعية التقليدية وغير التقليدية¹. وقد تؤدي عوالة اللغة الإنكليزية لتصبح اللغة العالمية المستخدمة في مجالات الأعمال والتعليم إلى طرح برامج جامعية؛ يصبح فيها عنصر التدريب على استخدام اللغة الإنكليزية في المحادثة والتخصص المهني على القدر نفسه من الأهمية التي تتمتع بها محتويات البرنامج الأكاديمي. وبغض النظر عن انصياع تلك البرامج الأكاديمية الهجينة لخدمة طرائق التعليم غير التقليدي، كما يحصل اليوم في المختبرات التربوية لتعليم اللغة بالاعتماد على التكنولوجيا، فإن هذا التوسع في فئة طلاب ما وراء

البحار المنتسبين لنظام التعليم غير التقليدي لن يترك سوى آثاراً متواضعة نسبياً على طرائق وأنماط التدريس التي تعكس أذواق وقيم الكثير من الطلاب المشاركين في ذلك.

من التعقيدات التي يواجهها التعليم العالي في كل أفاقه التي ستتم معالجتها بشكل جيد تدريجياً في مجالات التعليم غير التقليدي اختلاف المعرفة السابقة للمنهج، والحاجة لإجراء عمليات تشخيص أولية دقيقة للطلاب، حالما يبدؤون ببرامجهم الأكاديمية¹. وفي هذا المضمار، تصبح الاختبارات المسبقة والتصنيفات القائمة على تقانة الاتصالات والمعلومات والتقييم المنتظم للتعلم السابق والتجريبي لا غنى عنها في معالجة هذا الجانب المرتبط بالطلاب غير التقليديين في التعليم العالي. بيد أن الطلاب غير التقليديين سيستمررون بفرض التحديات على أعضاء هيئة التدريس المشرفين عليهم بأشكال مختلفة، سواءً على صعيد خبراتهم الفنية واستيعابهم لعالم العمل الحالي، أو على صعيد مهارات تقانة التعلم وقدرتهم على التفاعل مع خبراء المعلومات/ والمادة العلمية والدمج بين مهارات تقانة الاتصالات والمعلومات، من جهة، وموارد التعلم، من جهة أخرى.

وبالتالي، لا بدّ من تغيير طريقة التفكير لدى الحكومات والجامعات التي تؤكد على أهمية ضخّ المزيد من الاستثمارات التأسيسية المسبقة في المكونات التكنولوجية لبرامج التعليم المفتوح/ أو التعلّم عن بعد والتعلّم الإلكتروني، التي كانت حصيلة المبادرات الماضية التي افترضت أن كل ما نحتاجه لتحقيق النجاح هو تأسيس الاستثمار على قاعدة متينة، ومن ثمّ القيام بعملية إطلاق ترويجية وعلى مستويات بارزة وواسعة. إلا أن الاختبار المنتظم لتلك الافتراضات أثبت حاجتها للاستثمار المستمرّ في عامل الوقت.

من التوجهات الأخرى المهمة المرتبطة بالتعليم العالي غير التقليدي موضوع التركيز المتزايد على جانب التسويق. على سبيل المثال، سيكون هناك نموّ متسارع في المصادقة المزدوجة² على البرامج الأكاديمية غير التقليدية القائمة على تقانة الاتصالات والمعلومات (لنقل، بالتشارك بين مصنعي المعدات وشركات البرمجيات). وقد يشتمل هذا على منح

1- Duke 1997

2- Dual certification

الشهادات النظرية و«شهادات الممارسة» أو الخاصة بالالتزام بإجراءات محددة ومنتشرة كتلك المرتبطة بقضايا الصحة والأمان والعمليات القانونية أو تقنيات الطب الحديثة. وهذا سيمنح التعليم العالي غير التقليدي ميزة أخرى وثيقة الارتباط بالجانب المهني للمتعلمين تضاف إلى ميزة الحصول على مؤهل أكاديمي جامعي.

على الرغم من الأمور المذكورة آنفاً، هناك توقعات بتحريك برامج التعليم العالي غير التقليدي لتصبح أقرب إلى الاتجاه السائد في التعليم العالي وأقل انفصالاً عنه. هذا ما سيحصل عندما تدخل المزيد من برامج التعليم التقليدية لمرحلة ما دون التخرج على الشبكة الإلكترونية، على شكل برامج جزئية التفرغ، وبالنتيجة ستلقى إقبالاً أكثر من الأفراد الأكبر عمراً، الذين يفضلون هذا النوع من البرامج؛ كونها تناسب قدرتهم على تسديد الالتزامات المالية ضمن الصيغة الجديدة لتسديد الرسوم على دفعات التي سيتم اتباعها في المستقبل.

بعد ظهور التنافس العالمي الكبير لجذب الطلاب الجامعيين غير التقليديين، هناك احتمال كبير بأن يصبح نظام التعليم غير التقليدي من أكثر الاتجاهات المعولة من بين قضايا التعليم العالي. وبالنظر إلى إسهام التقانة التربوية والاتصالات في جعل التعليم العالي غير التقليدي أقل اعتماداً على البيئة المكانية للجامعة، هناك احتمال كبير بحصول تنافس بين الجامعات الدولية المعروفة¹ على الخبرات الفنية، والاستثمار في معدات وتجهيزات البرامج وحتى مدى اقترابها من تلبية الحاجات الفردية للطلاب غير التقليديين في كل أنحاء العالم.

من الجوانب غير المستكشفة نسبياً في مجال التعليم العالي غير التقليدي الأثر الذي يمكن أن يخلفه المسهمون على بنية ومضمون التعليم الجامعي عبر المدخلات المرتبطة بتجاربتهم في الحياة والعمل. وبالتالي، قد تقوم برامج التعليم غير التقليدي في المستقبل بتأكيد وتوضيح عنصر «الحوار المعرفي» بين طلاب هذا النظام والأكاديميين المشرفين عليهم. فقد تكون هناك إمكانية للاستفادة من تقانة الاتصالات والمعلومات في جمع تجارب المشاركين ودمجها لتصبح على شكل جيل جديد من مواد التعليم. وقد يؤدي هذا إلى الوصول لمنتجات تقانة تربوية ذات ذكاء اصطناعي يقوم على برمجيات وبنية المواد التعليمية تلك

1- Such as INSEAD or MIT

وذلك في عدة مجالات بدءاً بتقانة الألعاب ومحاكاة الواقع ووصولاً إلى ممارسة القانون. وتعدُّ هذه خطوة موازية للتقنيات المبتكرة لتطوير إجراءات التعليم والتعلم وطرائق التقييم التي تمَّ استكشافها منذ مدة قريبة¹.

وكما علّق بعض المراقبين على الموضوع (مثل لوريلارد التي استشهدنا بها منذ قليل)، هناك احتمال بأن يحتاج المتعلمون الجامعيون غير التقليديين في المستقبل لطرائق تدريس أكثر قابلية للتقليل مما هي عليه حالياً. ففي الوقت الحاضر، هناك مطالبة بتقديم معظم مواد التعليم العالي غير التقليدي ذات المحتوى التلقيني على الشبكة الإلكترونية مباشرةً - لنقل عن طريق حواسيب تقليدية محمولة وشبكات إلكترونية لاسلكية. وهذا سيخضع للتعديل في المستقبل بعد طرح جيل جديد من الاتصالات النقالة التي تسمح بفرصة تقديم المحتويات والأهم من ذلك التفاعل مع المحتويات الذكية.

وبالطريقة نفسها، ستقوم برامج التعليم غير التقليدي في المستقبل بالتركيز أكثر على التصاميم والصور. وسيتم عن هذا الدمج الذي طال انتظاره بين التعليم والتسلية تحت شعار «التعليم الترفيهي»²، كما سيؤدي إلى إزالة الحدود الفاصلة بين التعليم الحر للطلاب الأكبر سناً والتطوير المهني. ولا بدّ من ربط ذلك ببرنامج تعليم غير تقليدي أكثر قابلية للتكيف مع حاجات المتعلمين - بعد أن مضى ثلاثون عاماً على انتقاد إلتون للافتقار إلى الفردانية في التعامل مع الطلاب التقليديين المتفرغين ما دون مرحلة التخرج³. ستكون هناك حاجة للتكيف من أجل الاستجابة للفرقوات المهمة التي تفصل بين الطلاب الدوليين الناطقين بلغات مختلفة. وستساعد التقانات الحديثة المتمثلة بالتلفاز التفاعلي وتقانة الاتصالات والمعلومات الفردانية على تعزيز هذا الاتجاه بحيث يأخذ تعليم الطلاب غير التقليديين صيغة «قائمة متعددة الخيارات» تتناسب مع المستويات المختلفة من الإمكانيات والمعرفة المسبقة والمهارات اللغوية والمجالات المختلفة المرتبطة بالاهتمام الذاتي والظروف الشخصية.

1- Themessl-Hubber and Grutsch 2003

2- Edutainment

3- Elton et al. 1973

وسط هذه اللوحة التي تحمل الكثير من التغيير، تبقى بعض جوانب التعليم العالي غير التقليدي قريبة من ممارسات التعليم العالي التقليدي. فالضغوط الناتجة عن التأكيد على المسؤولية المهنية وما يقابلها من تعلّم حقيقي مدى الحياة تجعل التعليم العالي غير التقليدي يدخل حقل الشمولية ويندمج في الاتجاه السائد للتعليم التقليدي عبر بعض البرامج مثل «برامج تراكم الرصيد»¹ (تجميع الرصيد المعرفي) و«برامج نقل الرصيد»² التي أخذت حالياً تنتشر في مختلف أنحاء العالم. هذا ما سيحصل في الوقت الذي سيستمر ويتنامى فيه الهوس بالحصول على المؤهلات الأكاديمية والمقارنة فيما بينها، وفي الوقت الذي تصبح فيه الحياة المهنية تحت قبضة التشريع والقانون بشكل متزايد. فهناك جدل حالياً أكانت هناك حاجة لوصف برامج التطوير المهني المستمر المطلوب من الخريجين الحديثين الالتحاق بها سواءً كانوا من الأطباء أو الممارسين بالتقليدية أو غير التقليدية؟ من المؤكد أنّ دوام الممارسة يستلزم تحويل هذه الرحلة الأكاديمية عبر سلسلة من تجارب التعليم العالي لما بعد التخرج إلى تجربة عالمية وبالتالي سرعان ما ستصبح تجربة تعلم «تقليدية» في عدد متزايد من المهن.

ملاحظات ختامية

في الختام، يتضح من عمليات التحليل المعروضة في هذا الفصل أن الطلاب غير التقليديين سيقفون محافظين على وجودهم في التعليم العالي. ومن المؤكد أنهم بصدد التأثير بشكل أكبر على عدد متزايد من الجامعات. في كل جانب من جوانب التحليل التي تم التطرق إليها في هذا الفصل احتلّ المتعلمون غير التقليديين موقِعاً مستقلاً في كلّ سلسلة من معادلات التعلّم والتعليم، لكن في نهاية كل تحليل تبين أن ممارسات التعليم العالي التقليدي تتحرك بتؤدة في الاتجاه نفسه الذي يسلكه التعليم غير التقليدي. وبالتالي، تبدأ القاعدة المعرفية

1- يُقصد بتراكم الرصيد Credit Accumulation عملية تجميع الرصيد المعرفي بهدف التعلم وصولاً للحصول على مؤهل أكاديمي.

2- يُقصد بنقل الرصيد Transfer Schemes نقل المعارف من برنامج أكاديمي لآخر أو من مؤسسة أكاديمية إلى أخرى أثناء عملية تجميع الرصيد المعرفي من أجل التعلم.

المسبقة والعوامل السوسيو-اقتصادية والظروف الوطنية والدولية المحيطة بالمتعلمين غير التقليديين بالظهور بشكل متزايد بين طلاب التعليم التقليدي في عامهم الأول من مرحلة ما دون التخرج. وبطريقة مماثلة، تصبح المرونة في عمليات التعليم/ والتعلم التي كانت في الماضي من خصائص التعليم العالي غير التقليدي مقرونة أيضاً بممارسة التعليم في الاتجاه السائد؛ نظراً لأنها تعتمد على الاستقلالية وحرية التنقل التي منحها إياها تقانة الاتصالات والمعلومات.

غير أن التحليل يفيد بأن بعض ملامح التعليم غير التقليدي تبقى منفردة بذاتها ومستديمة. فهذا الجانب من التعليم العالي يتميز بقدرته على «التلاؤم» مع حاجات التعلم انطلاقاً من التجارب التي تغنيه بها شرائح واسعة ومتميزة الخبرات من المتعلمين. كما أن الفرص والمخاطر المقرونة بنمو التعليم العالي غير التقليدي نتيجة لمشروعات «دفع العرض»¹ ستبقى سمة أساسية من سمات هذا القطاع، على أن يستفيد من الدروس التي مرت بها الجامعة الإلكترونية مؤخراً، على الرغم من انتشار ظاهرة «سحب الطلب»² من سوق التعليم العالي غير التقليدي الآخذ بالتوسع والنمو. هذا التوازن الناتج في تعداد طلاب الجامعات، (على الأقل في غرب البلاد)، يعني أن شبّان الأمس الذين سبق أن كانوا طلاباً غير خريجين في التعليم العالي التقليدي سيتحولون إلى كهول الغد من المتعلمين غير التقليديين الذين قطعوا نصف مسيرتهم المهنية.

بشكل عام، وفي الوقت الذي تدرك فيه جميع الأمم في العالم الفوائد الاجتماعية والاقتصادية لارتفاع نسبة المشاركة في التعليم العالي، التي حددتها المملكة المتحدة بنسبة

1- «دفع العرض» (مقارنة مع «سحب الطلب») يقوم على الافتراض بوجود وفرة في اختراع المنتجات المفيدة دون أن تقابلها وفرة مماثلة في تأمين تلك المنتجات للزبائن نظراً لأن المخترعين يفتقرون إلى الموارد الكافية لنقل اختراعهم إلى السوق. في هذه الحالة هناك حلول تتمثل ببرامج «دفع العرض» لضخ تلك المنتجات أو السلع في السوق وحل المشكلة.

2- ترتبط ظاهرة «سحب الطلب» بحصول طلب كبير على سلعة أو خدمة معينة في السوق تؤدي بالنتيجة إلى تضخم أسعار أو تكاليف تلك السلعة أو الخدمة نظراً لوجود تناقص حاد للحصول على تلك السلعة أو الخدمة. بمعنى آخر، يأخذ التضخم المالي شكل نموذج «لسحب الطلب» لأنه يساهم في التخفيف من الطلب على السلعة المعنية.

50% كمقياس لها في الوقت الحاضر، هناك احتمال بأن يفوق ارتفاع عدد الطلاب غير التقليديين الانفجار الحاصل في أعداد الطلاب التقليديين ما دون مرحلة التخرج مع بداية المراجعة الحالية للتطورات على صعيد التعليم العالي في العام 30. هذا يعني أن نظام التعليم غير التقليدي قد يصبح التجربة البديلة لنظام التعليم التقليدي الذي يستهمل به اليافعون مرحلة شبابهم عبر الالتحاق ببرامج أكاديمية تقليدية بتفرغ كامل لمدة ثلاثة أعوام.

عندها قد يبدأ صناع السياسة التربوية بالتساؤل هل كانت تجربة التعليم العالي تجربة تحضّرية في المجتمع بالفعل، وبالتالي هل كان من المفيد خوض هذه التجربة بالطريقة التقليدية في نهاية مرحلة المراهقة وبداية مرحلة الرشد؟ وفيما عدا ذلك، كيف يمكن أن نضمن حصول المتعلمين غير التقليديين على الفائدة القصوى من القيم الأوسع للتعليم العالي؟